

قراءة نقدية للتنمية في الجزائر وجهة نظر سوسيولوجية

A CRITICAL READING OF DEVELOPMENT IN ALGERIA
UN CRITIQUE SOCIOLOGIQUE DU DEVELOPPEMENT EN ALGERIEخالد أسماء¹ ، حديدان صبرينة²¹ جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل - الجزائر² جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل - الجزائر

تاريخ النشر: 2019/12/15

تاريخ القبول: 2019/09/28

تاريخ الإرسال: 2019/07/21

ملخص:

تعتبر التنمية من أهم المفاهيم التي رافقت الخطابات السياسية في الجزائر منذ سبعينيات القرن العشرين على أساس أنها تسعى لتحسيد برامج تنمية هادفة لرفي المجتمع. لكن الواقع يثبت عجز جهود الدولة لتحقيق مفهوم التنمية وأهدافها، وهو ما يتأكد من عدم قدرتها على التخلص من عائدات البترول بعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال.

لذا يسعى الباحثان من خلال هذه المساهمة العلمية لإخضاع مفهوم التنمية كما تنادي له الخطابات السياسية لقراءة سوسيولوجية نقدية، بالتأكيد على المعوقات التي حالت دون الوصول لتحسيد التنمية في الجزائر.

وقد توصل الباحثان إلى أن انفصال البرامج التنموية المستوردة من البلاد الغربية عن خصوصية المجتمع الجزائري هو أكبر عامل يحول دون تحسيد التنمية وصولها لتحقيق الأهداف المرادة منها.

الكلمات المفتاحية: التنمية، برامج التنمية، معوقات التنمية.

Abstract:

Through this scientific article, the researchers seek to critique the concept of development, emphasizing the obstacles that have prevented access to the embodiment of development in Algeria.

The researchers concluded that the separation of development programs imported from Western countries from the specificity of Algerian society is the biggest factor that prevents the embodiment of development and reach to achieve the desired goals.

Key words: Development, Development programs, Development constraints.

Résumé :

A travers cet article scientifique, les chercheurs visent à critiquer le concept de développement, en soulignant les obstacles qui ont empêché l'accès à l'incarnation du développement en Algérie.

Les chercheurs ont conclu que la séparation des programmes de développement importés des pays occidentaux de la spécificité de la société algérienne est le facteur le plus important qui empêche la réalisation du développement et la réalisation des objectifs souhaités.

Mots clés : Développement, programmes de développement, contraintes de développement.

*المؤلف المراسل

مقدمة: بقيت الجزائر منذ تأميمها للمحروقات سنة 1971 تعتمد عليها لضبط ميزانيتها بطريقة شبه تامة، كان العامل الأساس في إهمال وإغفال كل الموارد الأخرى؛ عامل حرمها من التأسيس لبنية تحتية، ومد دعائم البنية الفوقية، فوجدت نفسها خارج التصنيف في كافة المجالات: الاقتصادية، الثقافية، التعليمية، الصحية... وذلك بعد 56 سنة من استقلالها.

أكثر من نصف قرن، مدة سمحت لماليزيا (استقلت سنة 1957) ولسنغافورة (استقلت سنة 1969) بالنهوض باقتصادياتهما، ورسم خطط تنمية ورؤى مستقبلية لبناء الحضارة والتقدم والتطور باعتماد موارد جد محدودة. وبعد هذه الأعوام الفائتة، تفتنت الخطابات السياسية الجزائرية - ظاهريا- إلى نماذج جديدة المضامين والرؤى، تؤسس لعهد لا بترولية، تتوجه نحو الاستثمار في موارد غير طاقوية، لما لها من مردودية أحسن ومستقبل أفضل، ولما تدره على المجتمع والدولة من خيرات حسان؛ فعمدت إلى مشاريع مقاولاتية في شتى المجالات، فاتحة أبواب الاستثمار الأجنبي، الوطني والمحلي في كل القطاعات، وهو ما جعل معظم هذه الخطابات يؤكد على التنمية كضرورة ملحة في الوقت الحالي، فصار الحديث عن التنمية الشغل الشاغل لكافة شرائح المجتمع باختلاف انتماءاتهم، السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية....

وإذا كنا كباحثين في حقل السوسيولوجيا مدعوون لتساءل عن جدوى ما نقوم به من دراسات في شتى مواضيع المجتمع، فإن التنمية هي إحدى أهم مواضيع المجتمع الجزائري حرجية، في وقت غدت فيه التنمية خارج القطاع الخرافي (المحروقات) ضرورة ملحة. وهذه الضرورة لا تتحقق كواقعة إلا بتدريسها وفقا لمقتضيات راهن المجتمع الجزائري وبناءً على معطياته التاريخية اليقينية.

فمن الناحية التاريخية، بدأ الحديث عن التنمية في الجزائر منذ أزيد من نصف قرن، حينما أرادت الجزائر بعد الاستقلال أن تقيم اقتصادا قويا يعينها على التخلص من مخلفات الاستعمار، ثم تطورت المفاهيم لتسعى مرة أخرى وقبل اكتمال المشروع الأول نحو تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تطوير اقتصادياتها، فأنشأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبرامج دعم وتشغيل الشباب المختلفة، وما فتئت المفاهيم أن تغيرت لتبرز التنمية الشاملة وبعدها التنمية البشرية. والحقيقة أننا حينما نتحدث عن التنمية، نجد أنفسنا أمام مفهوم حرج، تكمن حرجيته في ضرورة التساؤل عن مُنتجيه، وعن الظروف التي تبلور فيها، وعن شروط تجسيده في بلادنا. وحينئذ، نجد أنفسنا مطالبين بتحديد السياق السوسيوي- ثقافي للتنمية، كفعل يعبر عن قدرة الدولة / المجتمع على تجاوز أزمة الفاعلية الاقتصادية التي كانت ولا زالت رهان الدولة الجزائرية منذ استقلالها.

غير أن ما تجيبنا به مسألة هذا المفهوم، تقودنا للقول بأن منطق التنمية في الجزائر منطق لم يتأسس على المقومات المنهجية والعلمية التي يُفترض أن تقوم عليها برامج التنمية، وهو ما قد يجعل منها فعلا لا تنمويا؛ إذ إنه يبدو في تصورنا كباحثين سوسيولوجيين أن معظم مشاريع التنمية في الجزائر قد اقتصر دورها على بعض المحاولات الفردية التي تنطلق من منطق الفرد الاقتصادي الرأسمالي الطامح للربح الفردي السريع، دون محاولة للاستثمار في الرأسمال الاجتماعي الجزائري لخدمة تنمية مستدامة.

ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل التي من أهمها - في نظرنا- تنصل المشتغلين في هذا الحقل (المستثمرين) من كل علاقاتهم بواقعهم الاجتماعي، بمعنى طبعة العلاقة بين المستثمر والواقع الاجتماعي للجزائر كبلد له خصوصياته التاريخية والدينية والثقافية... أكثر مما يعود إلى الواقع الاجتماعي نفسه. ومن المنطقي أن يحول هذا الانفصال دون الوصول إلى النتائج المتوقعة من تطبيق البرامج التنموية، بل وقد يجعل منها محاولات عبثية لا يمكن أن تؤول إلى تنمية مستدامة.

لذلك نجد من الضرورة بمكان أن نتساءل حول حصيلة هذه النتائج المحصلة من تطبيق برامج التنمية في الجزائر التي لم نقطف ثمارها بعد، انطلاقاً من التساؤلات التالية:

ما هو مآزق التنمية في الجزائر؟ وما هي معوقات تحقيق برامجها؟

1- التنمية: مُساءلة للمفهوم:

يبدو أن التنمية كغيرها من المفاهيم ليست وليدة البيئة العربية - الإسلامية. فقد شاعت في مجتمعاتنا ممارسة سوسيولوجية تتصف بالتبعية المفاهيمية لكل منتجات الغرب الإيديولوجية. والغريب أن هذه الممارسة صارت فعلاً متكرراً، ممّا جعلها الأكثر رواجاً (سواء بوعي أو من دون وعي)؛ حيث صرنا نتعامل مع مفاهيم جاهزة، في محاولة منا لتطبيقها على بيئتنا، واستخلاص النتائج كوصفات جاهزة، متناسين بذلك أن هذه المفاهيم قد نشأت في إطار سوسيو- ثقافي، وعبر سيروية تاريخية هي التي صبغت مسار تكوينها المعرفي.

وبالتالي، فإن استعارتنا لهذه المفاهيم في قالبها الجاهز هي ممارسة خاطئة، ومغالطة إبستيمولوجية، لأننا نفترض قدرة هذه المفاهيم على فهم واقعنا وحل مشكلاته. وهذا بالطبع خطأ، لأن المفهوم قد جاء نتاجاً لتضافر عاملين اثنين هما (الكنز، 1990، 143):

- تاريخ البحوث التجريبية التي قامت بها المجتمعات المنتجة لذلك المفهوم. وبالتالي، تأتي المفاهيم متشعبة بخصوصية المجتمعات التي أنتجتها وبالقضايا الاجتماعية والتاريخية التي دارت حولها.

- مجابهة نظرية لعلماء ونظريات متعددة: فالمفاهيم وليدة الحقل المعرفي الذي نمت داخله ووطّرت قضاياها النظرية المحددة.

فاستيرادنا للمفاهيم مع تجاهل ارتباطها بالعاملين السابقين هو مغالطة إبستيمولوجية تمنع من الكشف عن الحقائق وحل المشكلات، بل قد تقود إلى مشكلات أخرى.

والتنمية *développement* كغيرها من المفاهيم الغربية، جاءت نتاجاً للفكر الغربي الذي يختلف في تركيبة وظروف نشأته ومحدداته عن الفكر العربي. إذ يعد المجتمع الغربي الوطن الأم لميلاد مفهوم التنمية، الذي عرف تحولات عميقة في مختلف جوانب الحياة نتيجة للثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، وكذا الحريين العالميتين الأولى والثانية. والحقيقة أن مفهوم التنمية لم يبرز في بدايته بهذا المصطلح، بل كان يشار إليه بمصطلحات أخرى، فقد استخدم آدم سميث في كتابه ثروة الأمم عام 1776 مصطلحين للدلالة على حدوث التطور في المجتمع هما: التقدم المادي *matériel Progress* والتقدم الاقتصادي *économique Progress*. أما في القرن التاسع عشر فقد انتشرت مصطلحات التصنيع *industrialisation* والتحديث *modernisation*. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل

على أن مفهوم التنمية آنذاك ارتبط بالجانب المادي الاقتصادي، إذ لا يمكن الحديث عن التنمية إلا من خلال الاستدلال على وجود نمو في الجوانب المادية الاقتصادية.

و تجدر الإشارة إلى أن مصطلح التنمية في اللغة العربية، على الرغم من أنه استخدم ليقابل كلمة développement في اللغة الإنجليزية، إلا أنها ليست ترجمة حرفية، فالتنمية في اللغة العربية مشتقة من فعل نما ينمو بمعنى الزيادة في الشيء، أما développement فهي تشير إلى التطوير وهو لا يعني بالضرورة الزيادة بل يشير إلى الاختلاف الإيجابي، وهذا ما نجده واردا في مختلف الأبحاث والدراسات.

وإذا أردنا التوقف عند مفهوم التنمية اصطلاحا، نجد أنفسنا أمام تباين كبير في آراء الباحثين بشأن أول من استخدم هذا المصطلح. فمنهم من ذهب للقول بأن يوجين ستيلي هو أول من استخدم هذا المصطلح حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1989، أما البعض الآخر فقد ذهب للقول بأن مفهوم التنمية كمفهوم مستقل يعود إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هاري ترومان الذي تحدث عنه في خطاب تنصيبه أمام هيئة الأمم المتحدة في 20 يناير 1949، قائلا: "يجب علينا البدء في برنامج جديد وجريء لجعل فوائد تقدمنا العلمي والصناعي متاحا لتحسين و نمو المناطق المتخلفة والإمبريالية القيمة، والاستغلال الأجنبي من أجل الربح لا مكان له في خططنا." (عباس، 2013، 109) ومن خلال قوله هذا يشير هاري ترومان لمفهوم آخر متخفي وراء مفهوم التنمية ألا وهو مفهوم: التخلف، وهو مفهوم يعود استخدامه " لأول مرة للعضو السابق في أمانة منظمة العمل الدولية ويلفريد بينسون سنة 1942 حين أشار إلى المناطق المتخلفة، و هو يتكلم عن الأساس الاقتصادي للسلام في عام 1942" (ساكس، 2007، 21) و لكن هذا المفهوم لم يلق صدق كبيرا بالقدر الذي لقيه حين تحدث عنه الرئيس الأمريكي هاري ترومان، فمنذ 20 يناير 1949 صار الملايير من البشر متخلفين وصارت الكرة الأرضية مقسمة لدول متقدمة و دولة متخلفة.

لقد فرضت الهيمنة الأمريكية إتباع أسلوب تزويق المفاهيم لتشيع مفاهيم براقة تحمل في طياتها....، فكان بذلك مفهوم التنمية المفهوم الذي يخفي وراءه التخلف، صانعة بذلك وهم التقدم الذي صدقته الدول النامية وأصبحت تابعة للولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من الاختلاف حول من أطلق وأشاع مفهوم التنمية، إلا أن الكل يتفق على أن هذا المفهوم هو نتاج للفكر الغربي الذي يختلف تماما عن الفكر العربي في منطلقاته وأطره التفسيرية.

و منذ ظهورها ارتبطت التنمية بالنمو الاقتصادي في الدول الغربية المتقدمة، و حتى و إن كان هذا الارتباط ارتباطا ضمنيًا في البداية، إلا أن والت روستو قد صرح به سنة 1958 حينما أشار في كتابه مراحل النمو الاقتصادي الأمريكي بأن "عملية التنمية تتضمن عددا من المراحل المتتابعة التي يتعين على كل الدول النامية أن تمر بها، و هي نفس المراحل التي مرت بها الدول المتقدمة في رحلتها من الركود إلى التقدم" (العيصوي، 2002، 217)، فهو بذلك يربط مفهوم التنمية بالدول الغربية معتبرا إياها معيارا للتنمية، بمعنى أن لا تنمية إلا التي حدثت في العالم المتقدم. هذا، وقد جعل من خطوات تحقيق عمليات التنمية ثابتة، لا تتم إلا كما حدث في الدول المتقدمة، وهي الخطوات الواجب إتباعها إذا ما أرادت الدول النامية اللحاق بالدول المتقدمة، كأنها خطوات معيارية صالحة لأي مجتمع في العالم.

وحسب المفهوم التقليدي للتنمية، فالمجتمعات النامية هي المجتمعات التي ينخفض فيها الدخل الفردي، و السبيل لتنميتها هو الزيادة المستمرة لهذا الدخل، فعرفت بذلك التنمية بأنها: "الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي قادرا على توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي بمعدل يتراوح من 5% إلى 7%". (السمان، 2011، 122)

وبهذا فالمفهوم التقليدي للتنمية رسخ فكرة أن النمو الاقتصادي يحسن تلقائيا مستوى المعيشة، وهذا ما قد أبطلته خبرة التنمية في الخمسينيات و الستينيات، حيث أنه و على الرغم من تحقيق العديد من البلدان النامية لمعدلات نمو في الدخل القومي إلا أن مستوى المعيشة لم يتحسن، واستمر الفقر والجهل وانتشرت الأمراض و زادت الفجوة بين الأغنياء و الفقراء، ولم تتمكن الدول المستعمرة التي حققت استقلالها سياسيا أن تدعم استقلالها اقتصاديا.

إضافة إلى هذا، فقد "أوضحت تجربة البلدان النامية في تطبيق مشاريع التنمية حسب المفهوم الغربي، أمرا لم يكن في حسابان الكثير من أنصار التعريف الاقتصادي الضيق للتنمية. فطبقا لبيانات أواخر الثمانينات استطاعت دول نامية لم تشهد سوى معدلات متوسطة أو متواضعة في نمو الدخل القومي أن تحقق تقدما لا بأس به في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الاحتياجات الأساسية." (اليسوي، 2002، 15) وهو ما دعا إلى الخروج من المفهوم التقليدي الاقتصادي للتنمية لتتوسع بعد ذلك دائرة مفهوم التنمية لتمس مختلف الجوانب فاسحة المجال لبروز مفاهيم مستحدثة للتنمية.

إذ ظهر سنة 1950 مصطلح التنمية الاجتماعية التي تركز على ركيزة جديدة ألا وهي العنصر الإنساني، وهو المصطلح الذي لقي اهتماما أكبر سنة 1955 من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتختلف التنمية الاجتماعية عن تنمية المجتمع، التي تتوجه لتنمية الجوانب الزراعية والصناعية و التجارية، في حين أن التنمية الاجتماعية هي تغيير في البناء الاجتماعي بإشراك الأفراد في ذلك.

ويعرف كل من لاري نيلسون و فارنار راسي التنمية الاجتماعية على أنها: "دراسة تهتم بتغيير المجتمع من حيث بنائه، فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي و الاعتماد بين المواطنين وتنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم." (فارس، 2016، 82)

وقد حملت التنمية الاجتماعية أفكارا جديدة من أجل تحقيق المطلب الجديد للتنمية، وهو الاهتمام أكثر بالعنصر الإنساني والعمل على إشراكه في المسيرة التنموية، و بالطبع هي أفكار غربية تتلاءم مع المجتمع الغربي بكل خصائصه، عُمِل على ترويجها إلى بلدان العالم الثالث دون مراعاة لخصوصيته، وكأنه مجتمع منسوخ عن المجتمع الغربي، فجاءت التنمية الاجتماعية كسياسة جديدة من سياسات ترسيخ تبعية هذه البلدان للبلدان المتقدمة.

واستجابة للتغيرات السياسية التي شهدتها العالم بعد الحربين العالميتين، ظهر مفهوم التنمية السياسية في مطلع الستينيات " ففي حزيران عام 1959 عقدت لجنة السياسة المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي SSRC برئاسة غابريل أليوند مؤتمرا حول موضوع التحديث السياسي وخلال ذلك صاغت اللجنة أول برنامج لها حول التنمية السياسية" (مهدي، 2003). وفي عام 1990 صرح بمصطلح التنمية البشرية في تقارير التنمية البشرية.

وقد أدت التطورات الصناعية إلى نتائج سلبية، مست البيئة الطبيعية في البلدان الصناعية على وجه الخصوص؛ فصار التلوث ظاهرة تمس البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. وهو الحال الذي تعالت معه الأصوات المنادية بمعالجة هذه المشكلة، فعقد مؤتمر "ستوكهولم" المعني بالبيئة البشرية سنة 1972، لينطلق البحث منذ ذلك نحو مفهوم جديد للتنمية وصل إلى محطة مفهوم التنمية المستدامة التي صرح بها لأول مرة سنة 1987 من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك"، و تضمن هذا الأخير تعريفا للتنمية المستدامة لا يزال قائما ليومنا هذا، وهو التعريف الذي يقر بأن التنمية المستدامة "هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية الاحتياجات." (مبارك، 2016، 15)

واستمر بعد ذلك انعقاد المؤتمرات لدراسة هذه الإشكالية خاصة بعد تفاقم خطر التلوث نتيجة لتوجه الاقتصاديين لاقتراح التكنولوجيا كحل لتعويض بعض الموارد النادرة. ولعل أهم هذه المؤتمرات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد سنة 1992، و مؤتمر ريو+20 سنة 2012، وهي المؤتمرات التي تناولت بالدراسة والتعريف قضية التنمية المستدامة، التي وعلى الرغم من مختلف النقاشات التي دارت حولها لا تزال مفهوما مبهما يكتنفه الغموض.

وبذلك خرج مفهوم التنمية من مظلة النمو الاقتصادي ليشمل جميع المجالات الاجتماعية، السياسية، الإدارية، البشرية والثقافية، في محاولة للوصول إلى تنمية شاملة لتحقيق ما يعرف اليوم بالتنمية المستدامة التي هي عبارة عن عملية تنموية للمدى الطويل، وتكون شاملة و كاملة لكافة الأبعاد حتى البيئية منها.

فعلية، يمكننا القول أن المجتمع الغربي قد شهد تغييرا تاريخيا متزامنا على الصعيد المجتمعي، مانحا الشرعية لمفهوم التنمية للبروز كواقعة سوسيو- اقتصادية وثقافية، وقد نتج هذا جزاء إخضاع مفاهيم الاقتصاد الكلاسيكي للخطاب العقلاني، دونما تجرد من حيثيات الواقع ومميزات المجتمع الغربي الثقافية والإنسانية. غير أن هذا التحول لم يحدث بعد في الجزائر، والتنمية لم تعرف المسار المرحلي والتاريخي لولادتها، بل هي لم تولد أصلا في الجزائر، وإنما استوردت كما تستورد آلات المصانع.

وبالتالي، فإن الفعل التنموي مفهوم برز في مجتمع اكتمل من الناحية الحضارية (مجتمع متطور)، فكانت وظيفة التنمية فيه وظيفة حضارية وإبداعية، بعد توفر كافة الشروط اللازمة لإضفاء معنى إبداعي على برامجها. لكن التنمية في الجزائر هي مفهوم مستعار من تلك البيئة الحضارية، التي تختلف في ظروفها ومواردها (المادية والبشرية) وفي سياقاتها الثقافية والاجتماعية والنفسية والتاريخية وحتى الاقتصادية عن الجزائر. وأريد لها أن تمارس مهمة لم تُنتج لها. فلم تتمكن مشاريع التنمية من تحقيق تلك المهمة، ولم تصل إلى الأهداف التي رُسمت لها، فلا تحقق الإبداع مثلما حدث في الغرب، ولا تحققت التنمية مثلما أرادت الجزائر. الأمر الذي أدى إلى تحول التنمية في الجزائر إلى "بزنة" يحضر فيها البعد النفعي والمصلحي والشخصي ويغيب عنها بعد الفاعلية والنجاعة الاقتصادية.

2- معوقات التنمية في الجزائر:

لقد اعترضت مسار التنمية في الجزائر العديد من العقبات ذات الطبيعة المختلفة، مما جعل مسارها يوصف بأنه يحمل في طياته العديد من المفارقات بل وأحيانا التناقضات. ولعل الحكم بوجود تأخر أو تخلف قائم على أساس النتائج المحصلة. فما دامت البرامج التنموية التي يروج لها الخطاب السياسي والإعلامي لم تسهم في الرفع من قيمة الدينار، ولم تشكل إضافة واضحة في الاقتصاد الوطني عموما، فهي ليست ذلك السند الذي يُعتمد عليه في تدعيم موقف البلاد في الاقتصاد العالمي.

وإذا انطلقنا من السياق التاريخي، فإننا نستند إلى القول بأن الجزائر بعد الاستقلال ورثت اقتصادا مشوها نتيجة للاستعمار الذي الحق الضرر بها في مختلف الجوانب، فتبنت للخروج من هذه الأزمة اقتصادا اشتراكيا قائما على التخطيط المركزي، الذي انتهجت فيه سياسة التصنيع كنموذج لتحقيق التنمية الاقتصادية، واعتمدت فيه بالأساس على مداخيل صادرات البترول. وبذلك ارتبط اقتصاد الجزائر بتقلبات أسعار النفط، ولكن الصدمة النفطية سنة 1986 أثبتت هشاشة الاقتصاد الوطني، فلجأت الجزائر في الألفية الثالثة لإصلاحات مالية مستوردة من قبل المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي)، منتهجة سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي خصصت له مبالغ طائلة. ولكن "رغم كل هذه المبالغ الضخمة والإيرادات المتزايدة الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات التي وصلت لأكثر من 147 دولار للبرميل في شهر جويلية 2008، حتى الآن لم تحقق الجزائر الأهداف الموجودة و لم ترقى إلى مصاف الدول المتقدمة،" (علي وبومدين، 2016، 109) ويعود ذلك في الأساس إلى أنها اهتمت بالإمكان المالي دون الإمكان الاجتماعي.

إن الدعوة لتحسيد برامج التنمية وتكريس مفاهيمها في الجزائر قد جاء في مناخ يتسم في عمومه بعجز شامل، نتيجة لما خلفه الاستعمار الفرنسي من فقر وجهل وأمراض ودمار في البنى القاعدية للمجتمع الجزائري. لقد كان الاستعمار الفرنسي استعمارا ممنهجاً، وجه نحو دحض القيم الثقافية والحضارية للمجتمع الجزائري العربي المسلم، وهي القيم التي كان من المفترض أن تتأسس عليها نهضته في مجال التنمية.

واعتقادا منها بأن عامل التخلف هو غياب الموارد المالية الكافية، لجأت الدولة الجزائرية إلى التنظيم الحر الذي تحكمه آليات السوق كحل لإيجاد التنمية المفقودة. ومما لا شك فيه أن الإمكان المالي هو عنصر ضروري لقيام التنمية، ولكن فشل الدول النامية المعتمدة عليه المالي في تحقيق التنمية منها الجزائر، لأكبر دليل على أن الإمكان المالي وحده غير كاف لإنقاذ الدولة من شبك التخلف، إذ الإمكان الاجتماعي ضرورة من ضرورات التنمية ومطلبا رئيسيا من مطالبها. وحين نادى بإمكان اجتماعي فنحن نادى بالاعتماد على الإنسان باعتباره أداة وغاية التنمية، فالإمكان الاجتماعي هو تحديد الطاقات الإنسانية وتفجير قدراتهم الكامنة و تعبئتها لتحقيق مساهمة فعلية في التنمية الاقتصادية، و يقوم الإمكان الاجتماعي على ركيزتين أساسيتين هما : العمل والوقت .

والقول بأهمية المورد البشري في التنمية لا ينفي أنه قد يكون معوقا لها، وهذا ما ينطبق على الجزائر، باعتبارها ذات كثافة سكانية، و هذه الكثافة شكلت معوقا للتنمية ، نظرا لكون المورد البشري فيها حاملا وغي مستثمر، مما يجعله مجرد تضخم ، على عكس البلدان المتقدم التي تعتمد على تمكين وتفعيل المورد البشري، وهو ما مكنها من تحقيق مزيد من الرفاهية الاقتصادية.

إذا فالإمكان المالي بحاجة لإمكان اجتماعي حتى يتمكن من تحقيق التنمية، أي لابد من الاهتمام بالعنصر البشري وهذا ما قد أهمله القائمون على برامج التنمية في الجزائر، فلم تعطي الاهتمام الكافي بهذا الجانب، ولم تستفد من تجربتها الاقتصادية الفاشلة، وهذا عكس ما قامت به مثالا الصين التي اعتمدت في خطواتها التنموية من البداية على الاستثمار البشري، كما طبقت من ناحية أخرى مبدأ الاستفادة من التجارب الفاشلة، " فالعالم الإسلامي ليس بيده أن يغير أوضاعه الاقتصادية إلا بقدر ما يطبق خطة تنمية تفتق أبعاده النفسية، وتخلصه من تركة عصر ما بعد الموحدين، من خرافاتها وعقدها ومسلماها الوهمية." (بن نبي، 1987، 77)

ولأن الإنسان هو أصل كل تغيير، ومنبع أية تنمية، فإن برامج التنمية في الجزائر لم تستطع تحقيق ما يُراد منها لأن منطلقها كانت على الأسس الاقتصادية المادية. فكان لزاما على الدولة الجزائرية أن تبدأ برامجها التنموية انطلاقا من الإنسان كأساس حضاري واقتصادي، تنمية تنطلق من العنصر البشري وتنتهي إليه، بدء من الجانب التعليم والتكوين والبناء الحضاري. " فالإنسان هو منطلق العملية الإنمائية وهدفها. وغاية التنمية هي رفع مستوى الإنسان وحفظ قيمته وإعلاء شأنه... فالناس لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، بل ينظرون إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى. والوسيلة دائما يجب أن تكون في خدمة الغايات والأهداف وليس العكس." (نور الدين، 2010، 35)

ومخططات التنمية في الجزائر قد تجاهلت هذه الحقيقة، إذ ارتكزت على الجوانب المادية والاقتصادية بهدف الإصلاح الاقتصادي، إصلاح لم يكن أساسه إلا النماذج الغربية المطبقة في الإتحاد السوفياتي. والحقيقة أن اختيار النموذج الاشتراكي (بدأ التطبيق بنموذج التسيير الذاتي كمرحلة أولى) لم يتأتى عن قناعة ودراسة علمية بمكونات المخطط، بل جاء نكاي في الاستعمار الفرنسي بأن يتم مخالفة فرنسا في ما تطبقه من مشاريع (فرنسا رأسمالية).

وإذا كان هناك مشاركة للأفراد في برامج التنمية، فإن هذا لا يحدث إلا نادرا، حينما يتعلق الأمر بدوي القرى، وهو ما يعد من أكبر المعوقات التي واجهت التنمية في الجزائر كما تواجهها في البلاد النامية ككل.

كما لا ننسى أثر النظام السياسي القائم الذي " يعتبر معوقا من معوقات التنمية بدرجات متفاوتة، ويتوقف ذلك على مدى تقبل المجتمع للمشروعات ودور الحكومة وهيئات التنمية في توجيه وتنفيذ المشروعات... فلما كانت برامج ومشروعات التنمية... برامج حكومية، فقد ساد نوع من عدم الثقة في نجاعة هذه البرامج وخدمتها للمواطنين، انطلاقا من الاعتقاد السائد بأن الحكومة هدفا فقط فرض الضرائب على المواطنين واستغلالهم لخدمة مصالحها." (خاطر، 2005، 172 و 178)

وباختصار، يمكن أن ندرج معوقات التنمية في الجزائر على النحو التالي:

✓ غياب الديمقراطية وضعف مؤسسات المجتمع المدني: فالديمقراطية تتطلب تنمية ثقافية وقيما تجاربيها على صعيدها، وتلك مهمة تستدعي ولادة جديدة للأفراد فكرا وممارسة... وتواجه مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر هيمنة الدولة التي فرضت عليها قيودا منعتها من المشاركة الفاعلة في عمليات التنمية، ويكاد

التعاون بين الدولة ومؤسسات المدني يتوقف على مدى مساندة هذه المؤسسات للدولة
ولسياساتها. (سقي، 2010، 109 - 111)

- ✓ ضعف المستوى التعليمي والثقافي: إذ لا يمكن لمشاريع التنمية أن تتجسد إلا عن طريق الإنسان وتمكينه بواسطة التعليم والتكوين وإرساء ثقافة تنمية تتجسد من خلال السلوكات الحضارية. والملاحظ أن استثمار الدولة الجزائرية في هذا المجال يكاد يكون ضئيلا، وما كان منه فهو شكلي. فنظام التعليم لا يعمل على تنمية القدرات الإنسانية وتحرير الطاقات، ولا يسمح بتشكيل النضج لدى الفرد.
- ✓ الإجماع اللامتناهي على النقل التكنولوجي، وغياب القدرة على إنتاج التكنولوجيا وحتى التحكم بها.

وعموما، تلخص هذه المعوقات كما أشار إليها مالك بن نبي (بن نبي، 2002، 55):

- ✓ عدم تشخيص غاية التنمية تشخيصا واضحا.
- ✓ عدم تشخيص المشكلات الاجتماعية تشخيصا صحيحا.
- ✓ عدم تحديد الوسائل تحديد يناسب الغاية المنشودة و الإمكانيات.

3- قراءة نقدية للبرامج التنموية في الجزائر:

الحقيقة أن تاريخ الجزائر يزخر بفترات أمن واستقرار، ولكنه لا يخلو من فترات توتر واضطراب، حيث لا يمكن أن ننكر أن أصعب مرحلة مرت بها الجزائر كانت تلك العشرية التي سميت بالسوداء أحيانا وأحيانا أخرى بالحمراء. لكن وبعد تطبيق ميثاق المصالحة الوطنية (بغض النظر عن مؤسسيه وعن المستفيدين منه وعن أهدافه الحقيقية)، شهدت الجزائر انفراجا سياسيا وأمنيا، كان له أثره على الوضع التنموي. غير أن البرامج التنموية بعد هذه الفترة كانت هجينا تختلط فيه المصالح الاقتصادية بالنفوذ السياسي والوضع الاجتماعي لعدد كبير من ذوي النفوذ والجاه والسلطة داخل المجتمع. فوجدت التنمية نفسها أمام صراع بين قطاع المحروقات وبقية القطاعات، قطاع يشكل نظاما له خصائصه التي تجعله يستमित في الحفاظ على كينونته والدفاع على وجوده، أمام قطاعات أخرى جديدة تصارع من أجل إحداث قطيعة مع المحروقات.

ولعلنا هنا مجبرين للوقوف لتساءل: من هم رواد هذه البرامج والمشاريع التنموية؟ ولصالح من تم تدعيمها؟ ولماذا لم تكن لتجعل الدولة تتخلى عن البترول كمصدر أولي وأساسي لدعم الخزينة الوطنية؟ تساؤلات تنشدهم الوضع. لكن موضوعيا، يصعب جدا إيجاد أجوبة مفصلة ودقيقة وموضوعية عن هذه التساؤلات، لأن كلا منا سيرى بأن هذه البرامج قد وجهت لخدمة مصالح فئات معينة تربطها علاقات وثيقة مع ذلك الطرف المسير لكل شؤون البلاد، إنه " السياسي" الذي لا يرى منطقا صحيحا وسليما إلا منطقته، ولا يخطط لتصورات مستقبل البلاد إلا وفق سيناريوهات مشروعة بالنسبة له، ولا تخدم إلا توجهاته المخفية والمخيفة أحيانا.

الحق أننا في هذا المقام لا نطمح، بل ولا يجب أن نطمح لإيجاد إجابة شافية وكافية عن تساؤلاتنا، إذ أن تحديد الطرف الذي نعده مسؤولا مسؤولية مباشرة عن فشل البرامج التنموية في الجزائر وانفصالها عن واقع المجتمع الجزائري،

مسألة قد تبدو في غاية الصعوبة، إن لم تكن مستحيلة، أمام تعدد الآراء وتضاربها وندرة المعطيات اليقينية للحكم على هذه المسألة.

غير أننا كباحثين في علم الوقائع الاجتماعية، يمكننا البدء من ملاحظتنا للقول بأن الفعل التنموي لم يكن ليخدم المجتمع الجزائري لا حاضرا ولا ماضيا، إلا في بعض الأفعال الفردية التي يتخذها أصحابها كمشاريع استثمارية، وهي أنشطة وممارسات لا تعود بالنفع إلا على أصحابها.

لقد جاء نقل برامج التنمية في الجزائر في مناخ من الفوضى الاقتصادية (الاشتراكية، الرأسمالية، اقتصاد السوق، الأزمة، الاعتماد على النفط...) وباجتثاثها من جذورها الاجتماعية التاريخية بعيدا عن مسار تكوينها الإستمولوجي والزماني، معتبرين إياها العلاج الشافي للعقم الاقتصادي في بلادنا. ومن الطبيعي أن يؤدي هذا إلى نسف النتائج المرجوة من تجسيد المشاريع التي يطلق عليها التنمية بشئ مسمياته: الاقتصادية، الشاملة، المستدامة، البشرية...، لأن من نقلها قد أغفل قضية التأسيس العلمي والمعرفي لها.

إن الحقيقة التي لا يجب إغفالها هي أن تجسيد البرامج التنموية كواقع يفترض تصورا لا يلتقي ولا ينسجم أبدا مع التقليد والرداءة، لذلك ستظل هذه البرامج في الجزائر متخشة ما دامت لا تنطلق من واقع المجتمع الجزائري، ولا من حقائقه، ولا تستجيب لحاجياته. وقد يزداد الأمر سوءا إذا عرفنا أن هذه البرامج التنموية تأخذ مشروعيتها من الخطاب السياسي الذي يريد تأكيد وجهة نظره في أن التنمية هي استجابة لحاجة اجتماعية.

وقد أكد مالك بن نبي أنّ أهم معوّق تواجهه مجتمعاتنا هو أنها صارت عاجزة عن توليد ديناميكية اجتماعية تضع في الحسبان خصوصيات بيئتنا؛ حيث أنّها تنظر لكل ما هو آت من الغرب نظرة تقديس تمنع من تمحيصه ودراسته وتطويعه بما يتلاءم وخصوصياتها. فكل منهج أو فلسفة هو نتاج لتركيب ثقافي تمخضت عنه أحداث تاريخية أسهم الإنسان في إحداثها، وفهم أوجه النشاط في بلد معين يوجب ردها إلى إطار حضارة تستمد منها الحياة أشكالها، ويشكّل فيها الفرد دائما أفكاره وضروب نشاطه على المنوال الذي صنّعه القرون والأجيال، " وأنّ هناك قيما أخلاقية واجتماعية وثقافية لا تستورد، وعلى المجتمع الذي يحتاجها أن يلدّها." (بن نبي، 2002، 55) فالفكرة التي أثبتت نجاحها في بلاد الغرب لا تحدث عندنا التأثير نفسه؛ لأنّها فكرة انفصلت عن إطارها الاجتماعي، وأن تكديس منتجات الحضارة الغربية لا يأتي بالحضارة؛ لأن الحضارة هي التي تلد منتجاتها وليس العكس.

وكل البرامج التنموية ومصطلحات ومفاهيم التنمية من بين النماذج الغربية التي نجحت وأثبتت رواجها هائلا في البيئة التي أنتجت لها، ولعلّ انفصالها عن إطارها الاجتماعي هو العامل الأساسي الذي أعاق نجاحها في الجزائر؛ ذلك لأنّ لها منطقا عمليا مرتبطا بها، إذا خالفته فشلت حتى وإن رُصدت لها كل الإمكانيات؛ لأنّ " القضية ليست قضية قصور في الإمكان، بل قصور في التصرف والسياسة." (بن نبي، 2009، 115)

إن القارئ المتفحص لمسيرة التنمية في الجزائر يجد أنّها كانت معادية للإنسان، ونافية لجهوده في تحقيقها، فجاءت كل البرامج بعيدة عن حاجاته، ومهمشة لدوره في الإنتاج والإبداع والتفكير. والحقيقة أن الفرد الجزائري كان مسحوقا

وعاجزا عن المشاركة في تجسيد برامج التنمية التي حولته إلى كائن استهلاكي وجه كل جهوده نحو إشباع حاجاته الأساسية اليومية.

لقد هيمنت الدولة ولا تزال على كافة النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، ف"أصبحت الأجيال الشابة لا تحمل داخلها إلا نماذج استهلاكية يأتي في مقدمتها قدرة المال على حل كل العقبات، وسهولة الحصول عليه، والنظرة الاستعلائية على الغير والاختلال في العلاقة ما بين العمل والجهد والمال، وحصول الفرد على مكاسب اجتماعية واقتصادية من خلال الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة." (الطراح، 2004، 107)

خاتمة:

ربما يجوز لنا بعد الأفكار الواردة سابقا أن نقول أن الحلقة المفقودة في برامج التنمية بالجزائر ومشاريعها هي الرأسمال الاجتماعي، الذي هو وليد التفاعل البشري المتواصل والمتكرر، وهو انعكاس الأبعاد الاجتماعية التي يحياها أفراد المجتمع. وبالتالي، فإن إيجاد علاج لانحراف البرامج التنموية عن مسارها في الجزائر وقدرتها على التطوير والتحسين الاقتصادي، يكمن في فهم دوايب المجتمع الجزائري، وإنتاج مفاهيم اقتصادية جديدة، وبناء عمل إبداعي حقيقي.

لا بد على المخططين لمشاريع التنمية والقائمين على سياساتها في الجزائر أن ينطلقوا من فهم المجتمع، ويجسدوا كل المعارف والمهارات في ممارسة اجتماعية، وقبل هذا وذاك، لا بد أن تكون لهم تقاليد مبدعة في تنمية تتلاءم وتنسجم مع التركيبة السوسيو- ثقافية للمجتمع الجزائري.

صحيح أن معظم الإخفاقات التي واجهتها التنمية في بلادنا مردّها إلى كثرة الحواجز والإجراءات الروتينية في تجسيد البرامج. إلا أن البرنامج التنموي الذي لا يحمل أية مهمة مؤسسية، ولا يصطبغ بالصبغة السوسيو- ثقافية للبيئة التي يريد تنميتها، لا بد أن يُعاد النظر في الأسس التي بني عليها، ليستعيد مكانته ووظيفته، لأن محكمته الوحيدة التي تقرر نجاحه من فشله هي التاريخ السوسيو-الاقتصادي للبلاد، بما فيه من نجاعة وفاعلية ورفاهية وازدهار.

" لا بد أن تضع برامج التنمية في الجزائر نصب عينها القيم الاجتماعية والثقافية والدينية التي تسود في المجتمع الجزائري، ويتعرف عليها، فكثيرا ما تعوق القيم نجاح مشروعات وبرامج التنمية." (خاطر، 2005، 176)

وأمام ما سبق ذكره، فإن تحقيق وتجسيد التنمية في الجزائر سيظل أمنية صوفية، وأملا منشودا بعيدا عن الواقع الملموس، دون أي أثر تنموي وإبداعي، ودون أي فعل تأثيري، وستظل التنمية في الجزائر سجينة الخطاب السياسي الذي عمل بنفسه ولنفسه دون أي جدوى اقتصادية واجتماعية حضارية ملموسة.

قائمة المراجع:

- 1- بن نبي، مالك، (1987)، المسلم في عالم الاقتصاد، ط3، دار الفكر، دمشق.
- 2- بن نبي، مالك، (2002)، تأملات، دار الفكر، دمشق.
- 3- بن نبي، مالك، (2006)، بين الرشاد والتهيه، ط2، دار الفكر، دمشق.
- 4- بن نبي، مالك، (2009)، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، ط9، دار الفكر، دمشق.
- 5- خاطر، أحمد مصطفى، (2005)، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

- 6- ساكس، قولفجانج، (2007)، ترجمة أحمد محمود، قاموس التنمية - دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة-، المركز القومي للترجمة .
- 7- السمان، أحمد حسن، (2011)، الصحافة والتنمية المستدامة دراسة مستقبلية، الكتب الأكاديمية، القاهرة.
- 8- سقني، فاكية، (2010/2009)، التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان، مذكرة ماجستير غير منشورة في القانون عام، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- 9- العيسوي، إبراهيم (2002)، التنمية في عالم متغير - دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتهما- ، ط2، دار الشروق، مصر.
- 10- عباس، خالد صالح (2013)، مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الإنسان بين الإثراء الفكري و التحديات، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بابل ، المجلد 21 (ع02)، ص106. ص132.
- 11- علي، سالم وبومدين، فيلاي، (2016)، إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية-، مجلة الاقتصاد والتنمية ، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة بن يحي فارس-المدية-.
- 12- الطراح، علي أحمد، (2004)، هيمنة الدولة واستدامة التنمية البشرية: المجتمع الكويتي نموذجا، دراسات في آثار العولمة والتحول العالمية، دار النهضة العربية، بيروت.
- 13- فارس، ناجي ساري، (2016)، التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في العراق و سبل معالجتها، مجلة الغرس للعلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة البصرة، المجلد الأول، (ع37)، ص80. ص91.
- 14- الكنز، علي، (1990)، حول الأزمة: 5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي، دار بوشان، الجزائر.
- 15- مهدي، كاظم على، (2018) التنمية السياسية و أزمات النظام السياسي في العراق بعد 2003، دراسات دولية، ع 56، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين. 20/02/22:552018
<https://www.iasj.net>
- 16- مبارك، فاطمة، (2016)، التنمية المستدامة أصلها و نشأتها، مجلة بيئة للمدن الالكترونية، جامعة دبي، ع13، ص14. ص26.
- 17- نور الدين، سعاد، (2010)، السكان والتنمية: مقارنة سوسيو- تنموية، دار المنهل اللبناني، بيروت.